

كنعان لـ"النهار": الحل لمستحقات المقاولين هو التقسيط أو إدراجها في الموازنة

11/3/2019



من اجتماع اليوم.

أعرب رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان في حديث لـ"النهار" عن عزمه متابعة قضية مستحقات المقاولين المترتبة على الدولة اللبنانية لاسيما القديمة منها والتي تبلغ 130 مليار دولار وذلك مع وزير المال والأشغال العامة والنقل.

وقال كنعان أن مجلس ادارة مقاولي الأشغال العامة والبناء الذي التقاه برئاسة النقيب مارون الحلو عرض له المستحقات المترتبة لهم على الدولة، ومنها ما هو مزمّن وقديم ويبلغ 130 مليار ليرة لبنانية ويعود الى 10 سنوات. وهي عبارة عن فروقات أسعار ومصالحات وPIU، وأخرى جديدة وتبلغ نحو 200 مليون دولار، فضلاً عن تلميحات جديدة بقيمة 100 مليون دولار لم تدخل بعد حيز التنفيذ.

وفي ما يتعلق بالمستحقات القديمة، أشار كنعان الى متابعة العملية مع وزارة الأشغال طالما أن المبلغ متفق عليه وهو ليس بالكبير ومحدد، ويجب وضع آلية لتسديده.

ولفت كنعان الى أنه "إما يجب وقف التلميحات المحولة او ايجاد طريقة "لمد أرجلنا على قد بساطنا"، من هنا على الدولة والمجلس النيابي تحمّل هذا الوزر وبرمجته وفقاً لإمكانياتها وعدم تحميل القطاع الخاص أعباء تفوق طاقته خصوصاً في ظل الفوائد المصرفية المرتفعة والتعثر الذي يواجهه المقاولون.

وقال كنعان "تعهدت متابعة الموضوع أكان مع وزير المالية او رئاسة الحكومة من خلال وزارة الأشغال للوصول الى نتيجة مرضية من خلال إدراجها في الموازنة او تقسيطها وفقاً لإمكانيات الدولة والمتعهدين". وأضاف: طلبت من المقاولين تزويدي بالموافقة الرسمية لوزارة الأشغال على مبلغ الـ130 مليار ليرة حتى نبني على الشيء مقتضاه ونرى في الوضع المالي الحالي الحلول الممكنة مع وزير المال والأشغال.

وأشار الى انه طلب "من المقاولين تزويدي بالموافقة الرسمية لوزارة الأشغال على مبلغ الـ130 مليار ليرة حتى نبني على الشيء مقتضاه ونرى في الوضع المالي الحالي الحلول الممكنة مع وزير المال والأشغال."

الخلو

من جهته، تحدث النقيب الخلو بعد الاجتماع عن المطالبة "بإدراج مستحققاتنا في موازنة الأشغال العامة والنقل". واعتبر عدم تسديد مستحققاتهم لاسيما القديمة منها "ظلماً وإجحافاً بحق مقاولين غير قادرين على تحمّل هذه الأعباء نظراً الى الفوائد المرتفعة التي تترتب عليهم للمصارف."

وسأل الخلو كيف "ستعيد الدولة إعادة إعمار بنى تحتية حديثة وهي غير قادرة على دفع مستحققات يناهز عمرها 10 سنوات؟".

وجدد مطالبته رئيس الحكومة ووزير الأشغال العامة والنقل ولجنة المال والموازنة إدراج بند مستحققات المقاولين على موازنة وزارة الأشغال على خانة دفع المستحققات المتوجبة بذمة الدولة اللبنانية، مؤكداً الاصرار على متابعة الاتصالات مع كل المعنيين من أجل تنفيذ هذا المطلب الملح.

